(314) مشروعاً بـ (9) مليارات و(246) مليون ريال

البرنامج الاستثماري لمديريات وادي وصحراء حضرموت للعام الجاري 2009م

حجم المخصصات لقطاعات البنية التحتية بلغت (6) مليارات بنسبة (75 ٪) من المشروع

سيئون / أحمد سعيد بزعل:

أوضح الأخ/ رمضان عبود باجبير مدير عام مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بوادي حضرموت والصحراء إن البرنامج الاستثماري للعام المالي 2009م بمديريات وادي حضرموت والصحراء اشتمل على جميع النفقات الاستثمارية اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بحيث تتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها في الخطة الخمسية الثالثة 2006/2010م والتي يأتي في مقدمتها رفع المستوى المعيشي للمواطنين انسجاماً مع رؤية القيادة السياسية وبرامج وتوجهات الحكومة في الأجندة الوطنية للإصلاحات وتحسين البيئة الاستثمارية وانسجاماً مع البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

وقال في تصريحه لـ(14 أكتوبر) إن النفقات الاستثمارية والرأسمالية المخصصة لمديريات وادي وصحراء حضرموت في إطار البرنامج الاستثماري للعام الجاري 2009م بلغت (9) مليارات و(246) مليونا و(525) ألف ريال يمني موزعة على فروع قطاعات النشاط الاقتصادي والجهاز الإداري ومكونات السلطة المحلية حيث أن المخصصات شملت المشاريع التي تمولها السلطة المركزية والبالغ عددها (152)مشروعاً بتوظيفات استثمارية بلغت (8) مليارات و(425) مليونا و(316) ألف ريال تمثل(91.1 %) من إجمالي المخصصات التي تمولها السلطة المحلية والبالغ عددها (169) مشروعاً بتوظيفات استثمارية بلغت (821) مليونا و(209) ألف ريال تشكل ما نسبته (8.9 %) من إجمالي المخصصات للعام 2009م .

وأضاف باجبير أن إجمالي المشاريع الإنمائية لمديريات وادي وصحراء حضرموت للعام 2009م بلغ عددها (321) مشروعاً منها (275) مشروعاً قيد التنفيذ في حين تم استحداث (46) مشروعاً جديداً وبلغ عدد مشاريع السلطة المركزية (152) مشروعاً منها (149) مشروعاً قيد التنفيذ و (3) مشاريع جديدة فيما بلغ عدد مشاريع السلطة المحلية (169) مشروعاً منها (126) مشروعاً قيد التنفيذ و (43) مشروعاً جديداً.

موكدا إن الانخفاض الذي طرأ على عدد المشاريع الممولة عبر موارد السلطة المحلية حيث أنخفض عدد المشاريع بنقصان مطلق (47 مشروعا) عن عام 2008م والتوظيفات انخفضت بنسبة(11.6%) ، يعود إلى عدم إدراج موارد الدعم المركزي الإضافي (الأجنبي) والوفر المحقق من عام 2007م ضمن موارد السلطة المحلية لعام 2009م حيث اقتصرت المخصصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية على مشاريع شركة النفط اليمنية بـ (100) مليون ريال وذلك لبناء محطة نموذجية لتموين الوقود وشبكة لتعبئة وتفريغ الخزانات لمطار سيئون وكذا المخصصات على المشاريع الزراعية للسلطة المحلية في حين أن قطاع الزراعة بالوادي لم يحظ بأي مخصصات من السلطة المركزية وإنما هناك مشاريع زراعية مركزية تشترك فيها عدد من المحافظات يمكن أن تتم الاستفادة منها لتنفيذ مشاريع بالوادي ويتطلب من المعنيين في القطاع الزراعي بالوادي متابعة المركز في تحديد نصيب الوادي من تلك المشاريع ومنها (مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة ومشروع التنمية الريفية بالمحافظات الجنوبية ومشروع الأمن الغذائي ومشاريع خاصة بتربية النحل وتربية الأغنام والثروة الحيوانية) .

وأشار مدير عام التخطيط في سياق تصريحه الى أن حجم المخصصات الإجمالية لقطاعات البنية التحتية للعام المالي 2009م لمديريات وادي حضرموت والصحراء بلغت كلفتها الإجمالية (6) مليارات و(931) مليونا و(848) ألف ريال أي ما نسبته (75 %) من مجموع التوظيفات المخصصة للعام 2009م وهذا يعكس اهتمام الحكومة ببناء القاعدة التحتية للاقتصاد الوطني وذلك لما تمثله البنية التحتية في بناء هيكل اقتصادي متجانس وقادر على رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية حيث نجد أن قطاعات البنية التحتية تتمثل في (الكهرباء والمياه والصرف الصحي والبيئة والأشغال العامة والطرق والنقل) فيما بلغت مخصصات قطاعات التنمية البشرية ملياراً و(444) مليونا و(16) ألف ريال أي ما نسبته (15.6%) من إجمالي التوظيفات الاستثمارية المخصصة للعام 2009م وذلك للإنفاق على (144) مشروعاً تنموياً في مديريات الوادي والصحراء وتهدف طبيعة وأهمية تلك المشاريع لمكاتب التربية والتعليم والتعليم الجامعي و التعليم الفني والصحة والسكان إلى تنفيذ وتحقيق أهداف الخطة ومحاور إستراتيجية التخفيف من الفقر وزيادة نسبة التغطية للخدمات المتعلقة بجوانب تنمية الموارد البشرية وإن تلك التوظيفات تخص المديريات بحسب مشاريع السلطة المحلية والمركزية الخاصة بكل مديرية غير أن هناك (26) مشروعاً مشتركة بين المديريات وبمخصصات (3) مليار و(61) مليونا و(500) ألف ريال ليكتمل بذلك الإجمالي العام لمشاريع البرنامج الاستثماري للعام المالي 2009م بـ (314) مشروعاً وبتوظيفات إجمالية (9) مليارات و(246) مليونا و(525) ألف ريال علماً بأن المشاريع المشتركة هي جزء من مكونات مشاريع السلطة المركزية .

■ رمضان باجبير

وطالب في ختام تصريحه المجالس المحلية بالمديريات والأجهزة التنفيذية بالوادي ببذل الجهود لما من شأنه تعزيز وتحسين آليات العمل للاستفادة من تلك المخصصات المعتمدة وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ والمتابعة المستمرة والسعي لدى الأطر المركزية والدواوين العامة لتحصيل ما يمكن تحصيله لمخصصات المشاريع المركزية سواء التي تخص الوادي أو تلك المشاريع المركزية المشتركة بين محافظات الجمهورية اليمنية .

يهدف إلى رفع الوعي الانتخابي بين أوساط الطلاب

اللجنة العليا تدشن تشكيل أول مجموعة عمل طلابية للتوعية الانتخابية بالمدارس

صنعاء / سبأ:

تدشن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الأحد المرحلة الثانية لمشروع رفع الوعي الانتخابي لدى طالبات الثانوية بتشكيل أول مجموعات العمل الطلابية للتوعية الانتخابية في المدارس المستهدفة وتدريبهن على دليل الإجراءات الانتخابية .

وأوضحت مدير عام الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الهام عبد الوهاب إن المشروع يهدف إلى رفع الوعي الانتخابي بين أوساط طالبات الثانوية العامة لدعم ثقافة المشاركة السياسية وتوسيع وتفعيل قاعدة المشاركة للنساء والفتيات وطالبات الثانوية وتعميق وعيهن بالحقوق الدستورية والقانونية ومنظومة القوانين والمواثيق الدولية الموقعة عليها اليمن في هذا المضمار .

وقالت إن المشروع الذي تنفذه اللجنة العليا بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يستهدف عشر مدارس ثانوية للبنات في ست محافظات هي أمانة العاصمة ، عدن ، لحج ، الحديدة ، حجه و ذمار بحيث يتم اختيار 3 طالبات ومدرسة الأنشطة اللاصفية من كل مدرسة ليشمل 180 طالبة و60 مدرسة من مدرسات الأنشطة اللاصفية في عموم تلك المدارس المستهدفة بكافة أدبيات ومطبوعات اللجنة العليا لتكون مخزوناً توعوياً دائما لهذه المؤسسة التربوية – التعليمية الهامة.

وبينت أن تشكيل أول المجموعات طلابية لتكون همزة الوصل بين الإدارة المدرسية والطالبات في المدارس من جهة واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ممثلة بالإدارة العامة للمرأة من جهة أخرى لتنفيذ برامج التوعية الانتخابية والمساهمة في التنفيذ بصورة مستمرة ومستدامة لا ترتبط بالمواسم الانتخابية بالإضافة إلى تأهيل قيادات طلابية في المدارس الثانوية يتولون تقديم برامج التوعية المستدامة بالتنسيق مع مدرسات الأنشطة اللاصفية.

وأشارت الهام عبد الوهاب إلى ان اختيار هذه المحافظات يرجع إلى عدد من العوامل منها إمكانية ايجاد قيادات طلابية شابة داعمة ومؤازرة للمرأة ناخبة ومرشحة وكذا لاحتياج النساء والطالبات للتوعية الانتخابية لجهل الكثير من النساء بإجراءات العملية الانتخابية وتقاعس العديد منهن عن المشاركة بالإضافة إلى الكثافة السكانية في الدوائر الانتخابية وبالأخص في الحديدة .

■ الهام عبد الوهاب

وأشارت إلى أن رفع الوعي الانتخابي بين أوساط الطالبات خطوة في تعزيز الوعي المجتمع بأهمية مشاركة النساء في الانتخابات كحق دستوري وقانوني وصولا إلى رفع مستوى التمكين السياسي لنيل حقوقها القانونية.

وأضافت مدير عام الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أن البرنامج التدريبي للطالبات يتضمن دليلاً تدريبياً يشمل جميع المراحل والخطوات بالإجراءات الانتخابية، بلغة مبسط ومزود بالرسومات التوضيحية اعد خصيصا لشريحة الطالبات ونساء المجتمع المحلي.

منوهة إلى أن الدليل التدريبي سيرفد مدارك الطالبات برسائل توعوية مزودة برسوم توضيحية للتوعية بالحقوق الانتخابية للمرأة وأهمية ممارستهن لتلك الحقوق والتحرر من الأمية السياسة بما يسهم في التأثير المستقبلي على المجتمع المحيط بهن ابتداء من الأسرة والجيران وانتهاء بالمجتمع بأهمية التمكين السياسي للمرأة.

وأضافت أن المرحلة الأولى من مشروع رفع الوعي الانتخابي لدى طالبات الثانوية والملتحقات بمحو الأمية نفذ في مرحلة تعديل ومراجعة جداول الناخبين 2008 م حيث استهدف عشر مدارس ثانوية للبنات من الست المحافظات المستهدفة في المرحلة الأولى ومنها صنعاء التي استبدلت في المرحلة الثانية بالحديدة بمتوسط (70) طالبة من كل مدرسة لافتة إلى أن الفريق التدريبي وزع استمارات قبلية لقياس مستوى الوعي الانتخابي لدى الطالبات حول مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين والتي شملت أهمية الحصول على البطاقة الانتخابية والحقوق ، وتغيير الموطن الانتخابي والمخالفات القانونية.

وقد أنشئت الإدارة العامة للمرأة لأول مرة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في أغسطس 2005 بهدف توسيع وتفعيل ودعم مشاركة المرأة في العملية الانتخابية ، ووضع برامج التوعية الانتخابية المستدامة للنساء لتمكينهن من المشاركة الفاعلة في الانتخابات.

مدير إدارة الدفاع المدني بلحج لـ(14 أكتوبر):

نفذنا العديد من المحاضرات التوعوية عن الدفاع المدني وأهميته

لحج/ عادل محمد قائد:

بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية 1 مارس تنظم إدارة الدفاع المدني في إدارة أمن محافظة لحج العديد من الفعاليات التوعوية بالدفاع المدني.

وأفاد المقدم محمد سعيد الحاج مدير إدارة الدفاع المدني في لحج أنه وبهذه المناسبة فقد وضعت خطة من خلالها سيتم النزول إلى التجمعات السكانية والمدارس لتوعية المواطنين بالأخطار المحدقة التي تسببها الحرائق وكذا الوقاية منها والإبلاغ عنها في وقتها.

وأضاف: هذا العام سننفذ خطتين واحدة توضح أهمية الكوارث والأخرى عن الدفاع المدني والتعريف بكيفية العمل بوسائل أنظمة حماية السلامة لافتا الى أن إدارة الدفاع المدني في المحافظة نفذت العام الماضي إخماد (20) حادثة حريق والنزول الميداني إلى (17) مؤسسة اقتصادية ومرفقا حكومي وتغطية (9) مرافق حكومية بوسائل أنظمة حماية السلامة وكذلك التفتيش على (64) محطة بنزين ومستودعاً لبيع الغاز وتسجيل (30) مخالفة على بعض المرافق ومحطات البترول ومخازن بيع الغاز.

وأشار المقدم محمد سعيد الحاج مدير الدفاع المدني إلى أن العاملين في هذه الإدارة يعملون دون كلل لإخماد الحرائق رغم وجود بعض الصعوبات التي تواجهنا لهذا نأمل من المواطنين التعاون معنا والإبلاغ عن الحرائق أو الحوادث الأخرى المشابهة في وقتها مثمناً دور المواطنين الذين يتعاونون مع الدفاع المدني .. موضحا أن خلال العام المنصرم تم تنفيذ (35) محاضرة في المعاهد والمدارس والتجمعات السكانية معربا عن ارتياحه لدور قيادة أمن المحافظة في الاهتمام بإدارة الدفاع المدني داعياً إلى توفير بعض الإمكانيات التي من شأنها مساعدة رجال الحرائق للحد من الحوادث.

محمد عبده غانم .. استحقاق وشموخ

نعمان الحكيم

عدن اليوم السبت .. تحتفي بشاعرها الخالد .. الدكتور محمد عبده غانم أبو الدكاترة والشعراء والفنانين والفلاسفة.. أبنائه الذين نهلوا منه فصاروا نسخة مخلدة لعلمه وثقافته ووطنيته الفياضة على مر التاريخ .

محمد عبده غانم اليوم ، تتشرف به عدن وترفع اسمه عالياً في لفتة وفاء تكرمه به وإن كان قد تم في سنوات (عجاف) نسيانه، رسمياً، إلا أنه كان القلب والضمير دائما.. والشعوب الحية تخلد أدباءها .. وتعتبر أن موت أديب هو موت أمة.. وكم قد مات من عظماء بلادنا .. فماتت ضمائر الأمة ولم تعد (رسميا) تتذكر إلا مصالحها في أحسن الأحوال.

بني السودان والسودان شعب
أحق الناس بالقدر المهاب
نزلت بقطركم في يوم عيد
ندي اللحن مصطفق الملاب
وكنت بذاك أسعد يعربي
يرى السودان مرموق الجناب

هكذا كان شاعرنا الأغر يعتز بالسودان الذي درس فيه وذاب في ناسه وحضارته، مثله مثل لطفي أمان .. عبقري الشهر العدني الأصيل.. وهي مفارقة أن نجد إخوتنا السودانيين في عدن يبادلون الغانم شعوراً مماثلاً فقد كان المرحوم الأستاذ/ محمد مجذوب علي – أستاذ الأجيال ، الذي عرفناه جيلاً وأكثر كان يعشق عدن واليمن وأي عشق هذا.

ربع قرن– يا حياتي – يا يمن
ربع قرن في عدن .. ربع قرن لليمن
طاب لي العيش فعشت
وغزاني الشيب صادتني المحن
نلت منك الحب والتقدير
لي صرت وطن

هكذا تتوارد خواطر العظماء، كل يناجي الوطن الذي تعلم فيه أو علم أبناءه، وكلاهما قد خلدتهما المواقف والقصائد والأخلاق العالية !

عدن اليوم .. صحت من سباتها ، وفاقت من غيبوبتها .. وهاهي تقدم الأعلام الكبار في ملحمة التخليد الذي ما كان لها أن تتأخر عنه كثيراً، لكن العبرة في النهاية.. وعسى أن يكون التخليد لائقاً بقلم كبير كنا أطلقنا اسمه على (ثانوية خورمكسر) قبل سنين ، لكنه حريٌ بأن أن ينال ماهو أكبر بكبر شواطئ عدن وجبالها وأهلها الأوفياء وتاريخها التليد!

اليوم تشهد عدن ومن على صرح علمي كبير هو كلية الآداب – بجامعة عدن، مهرجاناً فريداً لتكريم الجميل المربي والسياسي والأديب د. محمد عبده غانم وسط كوكبة من المثقفين والعلماء والشخصيات الوطنية وفي المقدمة محبوه وأبناؤه وتلامذته : من وزراء ودكاترة ومسؤولين ومواطنين أوفياء.

عدن اليوم تفتح صفحة لم تكن قد فتحت من قبل .. وهو ما نشد على أيدي القائمين عليها للمضي قدماً نحو الإبحار واستخراج اللؤلؤ الدفين من مكتنزاتنا الثمينة الجديرة بالتكريم والتخليد.

لك الرحمة والغفران يا شاعرنا الكبير .. ولك علينا حق الوفاء الذي بدأنا به اليوم ليتواصل، إن شاء الله ، على مر التاريخ!

الجبري: قانون الاتصالات الجديد يهدف إلى تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتوسيع خدماته

صنعاء / سبأ:

تسعى الحكومة من خلال قانون الاتصالات الجديد المحال إلى مجلس النواب إلى تنظيم قطاع الاتصالات بما يواكب تطور الوسائل التقنية وتلبية احتياجات المستفيدين باسعار مناسبة وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي في هذا القطاع في طار قواعد المنافسة الحرة.

وأوضح وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ أن مشروع القانون الجديد جاء لاستيعاب المتغيرات العالمية في سياسات واقتصاديات الاتصالات وتقنية المعلومات وإعداد تشريعات وسياسات لتشجيع الاستثمار لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في اليمن.

وأشار إلى أن قانون الإتصالات الجديد يقدم إطاراً قانونياًوتنظيمياً فعالا يشجع المنافسة الشريفة ويخلق بيئة مستقرة تتسم بالشفافية ويعزز ثقة المستثمرين ويحافظ على حقوق المنتفعين والمستثمرين والدولة على حد سواء.

ولفت الجبري إلى أن هذا القانون يحدد منطلقات إعادة هيكلة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات التابعة لها بما يكفل فصل سلطات وصلاحيات كل منها لضمان تحسين مستوى أدائها وقيامها بدورها الفاعل في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى أن مشروع القانون الجديد تم اعداده من قبل فريق قانوني وفني ومالي وإداري عالي الكفاءة بالوزارة بمشاركة أحد خبراء الاتحاد الدولي للاتصالات بناء على طلب الوزارة للاستفادة من خبرات الاتحاد الدولي الواسعة في هذا المجال بهدف التوصل إلى قانون يستجيب لكل متطلبات الحاضر والمستقبل بفعالية عالية بما يعزز من دور قطاع الاتصالات على المستوى الاقتصادي باعتباره من الموارد الاقتصادية الواعدة والمتجددة .

واعتبر وزير الاتصالات وتقنية المعلومات مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات ، إطاراً إستراتيجياً لتحقيق شراكة بين الدولة وجميع المستثمرين والمشغلين في الجمهورية (القطاع العام – القطاع المختلط – القطاع الخاص) من أجل النهوض بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في اليمن.

وأكد أن القانون الجديد سيضمن توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى جميع مناطق الجمهورية وضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي وتعظيم العائد منه طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

وأضاف المهندس الجبري: «سيعمل القانون على تفعيل دور قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لما يقدم من خدمات للمشتركين وحماية المستفيدين وضمان الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية».

واشار إلى إن التطورات التقنية المتسارعة لأنظمة الاتصالات الرقمية وأنظمة الحاسوب أدت إلى تكامل واندماج خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير شبكاتها المتنوعة وتقديم خدمات جديدة متنوعة.

الجدير بالذكر أن مجلس النواب كان قد أقر مؤخراً إحالة مشروع قانون الإتصالات وتقنية المعلومات إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم النتائج إلى المجلس.

ويتضمن القانون عدد من المحاور الاساسية اهمها، استيعاب المتغيرات والتطورات لسياسات واقتصاديات الاتصالات وتكامل تقنياته ، وإعداد إطار قانوني وتنظيمي ملائم للاستثمار وتوسيع خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات .

وكذا إعادة هيكلة الوزارة ، خاصة فيما يتعلق بممارسة مهامها السيادية ورسم السياسات وإعداد التشريعات ووضع الخطط والبرامج لتوسيع خدمات الاتصالات والمعلومات..فضلاً عن إنشاء هيئة لتنظيم قطاع الاتصالات تتولى تنفيذ سياسات الحكومة ممثلة بالوزارة في إطار بيئة تنافسية بين المشغلين بالاعتماد على قواعد اقتصاد السوق لتحفيز المنافسة وتوسيع خدمات الاتصالات وحماية مصالح الجمهور.

كما سيعل القانون الجديد على إعادة هيكلة المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، بحيث تكون شركة تعمل على أسس تجارية تملك الدولة كامل أسهمها بهدف تعزيز قدراتها وتمكينها في تأدية مهامها في بيئة تنافسية، ووضع الشروط القانونية المتعلقة بإنشاء وتشغيل واستخدام مختلف أنواع شبكات وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات العامة والخاصة .

ويحدد القانون الشروط القانونية التي تحكم إدارة الطيف الراديوي (الترددات) بهدف تنظيم الاستخدام واستثمار الترددات وتعظيم العائد منها وإيجاد أدوات للتحقق من الوفاء بالالتزامات المفروضة على مشغلي الاتصالات العامة، ووضع القواعد التي تحكم انتهاك القانون وما يترتب على ذلك من عقوبات.

شملت التعاون في مجال البحوث والطب والهندسة والاقتصاد والقانون

التوقيع على اتفاقية للتعاون العلمي بين جامعتي عدن وروما

روما/فلورنسا/نصر باغريب:

وقع الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن والدكتور/ريناتو اورو رئيس جامعة روما «تور فير غاتا» أمس الجمعة (20/ 2/ 2009م)، في روما اتفاقا للتعاون الأكاديمي المشترك بين جامعة عدن وجامعة روما تور فيرغاتا الايطالية.

وأكدت نصوص اتفاقية أمس الجمعة على استمرار التعاون بين الجامعتين اليمنية والايطالية في مجالات البحوث العلمية والعلوم الطبية والقانون والاقتصاد والهندسة والآداب.

كما نصت الاتفاقية على تبادل الأساتذة والخبراء بين الجامعتين، وتبادل المعلومات والوثائق العلمية وتنظيم الدورات والندوات المشتركة وتقديم المنح الدراسية العلمية لمساقات الدراسات العليا.

وفي إطار زيارة العمل التي يقوم بها حالياً الوفد الأكاديمي والطبي اليمني الذي يترأسه الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور للمؤسسات العلمية والأكاديمية الايطالية، قام الوفد أمس الجمعة بزيارة إلى جامعة فلورنسا ومقر رئاسة مقاطعة توسكانا ومركز الدراسات السمعية والبصرية التابع لجامعة فلورنسا، والتقى خلالها بالبروفيسور/اوغوستو مارينيلي رئيس جامعة فلورنسا والدكتور/اليساندرو ستارنيني نائب رئيس مجلس مقاطعة توسكانا والدكتور/ انريكو روسي مستشار الصحة لمقاطعة توسكانا والمهندس/ريسوني المسئول في المركز السمعي والبصري بفلورنسا وعدد من المسئولين الايطاليين في فلورنسا.

وقد بحث الوفد خلال هذه الزيارة آفاق التعاون بين هذه المؤسسات وجامعة عدن وسبل الاستفادة من تبادل التجارب والخبرات العلمية فيما بين جامعة عدن والمؤسسات العلمية والأكاديمية الايطالية.

حضر التوقيع على الاتفاقية مع جامعة روما تور فيرغاتا والزيارة للمؤسسات العلمية والأكاديمية في مقاطعة توسكانا سعادة السفير اليمني في إيطاليا الأخ/شائع محسن الزنداني والوفد الأكاديمي والطبي المرافق لرئيس جامعة عدن.

وكان يوم الأربعاء الماضي (18/ 2/ 2009م)، قد شهد في مدينة فلورنسا الايطالية التوقيع على اتفاقية للتعاون والعمل الأكاديمي المشترك بين جامعة عدن والمعهد الدولي للزراعة والتنمية (IAO) التابع لوزارة الخارجية بجمهورية ايطاليا، وقعها عن جانب جامعة عدن الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن، وعن جانب معهد (IAO) الدكتور/ نيكولا ارباسي عميد المعهد الدولي للزراعة والتنمية التابع لوزارة الخارجية الايطالية والدكتور/اجوستينو ابوليتو المسئول الاقتصادي والتجاري في اتحاد الصناعات في فلورنسا.

وتضمنت أبرز بنود الاتفاقية توفير منح دراسية لجامعة عدن في الدراسات العليا مساق الماجستير وتنفيذ أبحاث علمية مشتركة والقيام بالزيارات للبعثات الطبية الايطالية لليمن، وكذا تبادل زيارات الأساتذة الأكاديميين بين جامعة عدن ومعهد (IAO) واتحاد الصناعات الايطالي.

يشار الى أن وفدا أكاديميا يمنياً برئاسة الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور يقوم حاليا بزيارة لايطاليا، لتعزيز العلاقات بين جامعة عدن والمؤسسات العلمية، وذلك في إطار علاقات التعاون بين اليمن وايطاليا والتي تأتي تنفيذاً لما هو مخطط ومتفق عليه مسبقا بين المؤسسات الأكاديمية في البلدين الصديقين.

وكان قد حضر مراسيم التوقيع على الاتفاقية الدكتور/شائع محسن الزنداني سفير بلادنا في ايطاليا والبرفيسور/كويدو باستيانيلي القنصل الفخري للجمهورية اليمنية في فلونسا والدكتور/علي أحمد يافعي عميد كلية الطب بجامعة عدن والدكتور/الخضر ناصر لصور مدير مكتب وزارة الصحة والسكان في محافظة عدن، والدكتورة/رجاء عبده أحمد نائبة عميد كلية الطب للشئون الأكاديمية بجامعة عدن، وبقية أعضاء الوفد المرافق.

وكان الوفد الأكاديمي اليمني قد وصل إلى إيطاليا يوم الثلاثاء المنصرم (17/ 2/ 2009م)، وشملت زيارة الوفد عدد من المؤسسات الأكاديمية الايطالية منها جامعتا بيزا وروما تور فيرغاتا، وزيارة عدد من المراكز الصحية والصناعية في منطقة توسكانا بولاية فلورنسا الإيطالية.

وقد تم خلال زيارة الوفد اليمني التي ستستغرق أسبوعا التوقيع على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات بين جامعة عدن وعدد من المؤسسات الأكاديمية الايطالية، حيث جرى التوقيع مع رئيسي جامعتي بيزا وروما تور فير غاتا على بروتكولات للتعاون مع جامعة عدن.

ويأتي توقيع اتفاقيات التعاون بين جامعة عدن والمؤسسات الأكاديمية الايطالية في إطار توسيع مجالات التعاون العلمية بما يخدم تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والعلاقات العلمية، وذلك لمواكبة التطورات العلمية في العالم والاستفادة منها في الجامعات اليمنية والتي تنطلق من توجهات القيادة السياسية والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

إحباط تهريب (493) قطعة أثرية يمنية خلال النصف الأخير من 2008

صنعاء / سبأ:

أحبط مكتب الآثار و الأجهزة الأمنية المختصة بمطار صنعاء الدولي خلال النصف الأخير من العام الماضي 2008م (17) محاولة لتهريب نحو (493) قطعة أثرية إلى خارج البلاد بحوزة أشخاص يحملون جنسيات عربية وأجنبية.

وأوضح مدير مكتب الآثار بمطار صنعاء الدولي علي المحسني لوكالة الإنباء اليمنية (سبأ) أن تلك القطع التي يعود تاريخها إلى العصور الإسلامية وما قبل الإسلام تشمل عدداً من القطع والتماثيل الحجرية والبرونزية والعملات المعدنية إضافة إلى عدد من الدلال الفخارية واللوحات الحجرية والمخطوطات الإسلامية.

وقال « بلغ عدد القطع والتماثيل الحجرية التي تم ضبطها خلال عمليات التهريب تلك نحو (15) قطعة منها (5) تماثيل حجرية أتخذت إشكالاً آدمية وتمثال من البرونز وقطعة من الرخام لمذبح كتب عليهما بالمسند وقطعتان أحفوريتان عبارة عن قواقع متحجرة، إضافة إلى لوحتين حجريتان رسمت عليها إشكال حيوانات و (4) دلال فخارية».

وأشار الى أن عدد العملات المضبوطة خلال نفس الفترة بلغت(433) قطعة معدنية منها (360) قطعة لعملات من العصر الحميري كتب عليها بخط المسند والوجه الأخر صور حيوانات و(12) قطعة لعملات ذهبية إسلامية مكتوب عليها أسماء ملوك و(40) قطعة من النحاس لعملات يمنية إسلامية كتب علي بعضها المتوكل على الله وكذا (6) قطع فضية ثلاث منها من عصر الإسلام كتب عليها آيات قرآنية وكلمات توحيدية والأخرى من عصور قبل الإسلام رسم عليها أشكال حيوانية إضافة إلى (15) قطعة برونزية من العصر السبئي.

وبين مدير مكتب الآثار أن عدد المخطوطات المضبوطة خلال النصف الأخير من العام الماضي بلغت (41) مخطوطة مكتوبة بخط اليد مجلدة بالجلد المزخرف واشتملت على (16) مصحفاً بأحجام مختلفة، و(13) مخطوطة في علوم الفقه و(4) مخطوطات في الأذكار والأدعية و(3) مخطوطات في النحو ومخطوطتين في الفلك إضافة إلى مخطوطة في السيرة وأخرى في الحديث ومخطوطة في التفسير، فضلا عن إحباط محاولة تهريب إسطرلاب من النحاس يعد من أهم الآلات العربية الفلكية المخصصة لتحديد ارتفاع ومواقع النجوم والكواكب ، وكذا سيفان من الحديد احدها كتب عليه آيات قرآنية والأخر له مقبض قديم بالإضافة إلى رمح من الحديد .

لافتا إلى أن أجمالي عدد القطع التي ضبطها المكتب بالتعاون مع مختصي الأمن والجمارك بمطار صنعاء خلال العام الماضي 2008م بلغ (760) قطعة أثرية تم أحالة اكثر من 50 بالمائة إلى نيابة الآثار مع الأشخاص المهربين التي ضبطت بحوزتهم ، فيما لا تزال بقية القطع بمعية مكتب الأمن بمطار صنعاء الدولي في انتظار استكمال الإجراءات لنقلها إلى نيابة الآثار.

ونوه المحسني بالجهود المتواصلة والمستمرة من قبل رجال الأمن والجمارك في الكشف عن مثل تلك القطع بمعية المسافرين أو أمتعتهم سواء في صالة المغادرة أو المرسى أو الشحن وسرعة أبلاغ المكتب بوجودها ليقوم هو بدوره بفحصها وتحديد ما أن كانت تعد قطع أثرية أصلية أو مقلدة حتى يتم التعامل معها وفقا للإجراءات اللازمة ووفقا للقانون .